

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ ابريل ٢٠٠٥

وسط تاييد امريكي وحذر روسي وسعي لبناني لتعديل بنوده
مجلس الامن يبحث بعد غد المشروع الفرنسي
بتشكيل لجنة تحقيق حول اغتيال الحريري

بيروت من فتحي محمود

تبدأ بعد غد الاثنين المشاورات الرسمية في مجلس الامن علي مستوي المندوبين حول مشروع القرار الفرنسي الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والتعديلات المقترحة عليه والهادفة الي ضمان اقراره بالاجماع في نهاية الاسبوع الحالي.

وقالت مصادر لبنانية انه من المستبعد اقرار المشروع بصيغته الحالية الفضاضة التي تخضع للكثير من التدقيق القانوني والسياسي من قبل مختلف الدول الاعضاء، لان بعضها لا يريد ان يتحول الي سابقه يمكن تطبيقها بشكل الي علي دول اخري، وهو ما يعني انه سيجري التشديد علي حصره بلبنان تحديدا.

واشارت الي ان النص خطير لانه يوسع صلاحيات لجنة التحقيق اكثر مما كان متوقعا حيث يمكنها الدخول الي اي مكان او وزاره او موسسه عامه وان تستجوب من تشاء وان تجمع ما تراه مناسباً من وثائق ومعلومات حسية، حتي ولو اقتضي الامر الوصول الي القصر الجمهوري او القصر الحكومي.. واذا ما واجهت اي عقبات معتمده او غير معتمده تتصل بالاوضاع العامه في لبنان فانه يصبح بإمكان اللجنة العوده الي مجلس الامن وطلب اللجوء الي الفصل السابع الذي ينص علي فرض عقوبات علي لبنان.

واشارت المصادر الي ان باريس حذفت من المشروع المقدم الي مجلس الامن اشارته كانت وارده في النص الاصلي الي الفصل السابع، مخافة من ان تواجه اعتراضات تعرقل اقرار المشروع بالاجماع.

وافادت المصادر ان الوفد الفرنسي يلح علي اقرار المشروع باسرع وقت ممكن، ويحظي بتاييد امريكي واضح بينما يبدي الجانب الروسي بعض الحذر، اما الوفد الصيني فانه كان يفضل ان يطرح المشروع علي التصويت قبل ان يتولي رئاسه مجلس الامن لشهر ابريل الحالي.

وكشفت المصادر عن ان لبنان يسعى عبر بعثته في الامم المتحدة وجهودها مع مندوبي الجزائر وروسيا الي ادخال عدة تعديلات علي مشروع القرار، منها حذف كلمة مستقلة عن صفة اللجنة، وحذف عبارته الاجهزه التي ليس لديها الرغبة والقدره لتجنب ملاحقه المقيمين عليها، وحذف كلمة كل من عبارته التي تنص علي صلاحية اللجنة في استجواب الاشخاص والمسئولين لجعلها محدوده، وحصر مهمة اللجنة بسنه واحده بدلا من ان تكون مفتوحة وغير محدده، بمهله، ومحاولة اطاله المده المحدده لرفع التقرير عن سير التحقيقات الي مجلس الامن من شهرين الي سنه، وازافته بعض الفقرات علي

نصوص انشاء اللجنه بحيث تحصر مهمتها بنتائج التحقيق المحلي, وابدال العبارة التي تنص علي مساعده الشعب اللبناني لمعرفة الحقيقه بعبارة مساعده الحكومه اللبنانيه.

وجددت الولايات المتحده اصرارها واصرار المجتمع الدولي علي ضروره اجراء الانتخابات البرلمانيه في لبنان في موعدها الدستوري قبل نهاية مايو المقبل.

ونقل راديو سوا عن المتحدث باسم وزاره الخارجيه الامريكيه ريتشارد باوتشر ان الموقف الامريكي جاء عقب اتهامات المعارضه اللبنانيه الحكومه والاطراف المتحالفه مع سوريا بانهم يسعون لتاخير الانتخابات بهدف ابقاء سيطرتهم علي البرلمان الحالي.

واعرب باوتشر عن اعتقاده بان المجتمع الدولي بمن فيه الموفد الخاص للامين العام للامم المتحده تيري رود لارسن ايدوا تطبيق القرار 1559 الذي يدعو لانسحاب كامل وفوري للقوات الاجنبيه من لبنان معتبرا ان هذه الخطوه مهمه لاجراء الانتخابات في موعدها.